

3آراء اقتصادية في «الشرق» عن تحرير سعر صرف الليرة: دونه محاذير خطيرة واعتماده يتطلب تحفيزات استباقية واستكمالاً

كتبت ريتا شمعون

كثر الحديث في الكواليس، عن تحرير سعر صرف الليرة اللبنانية، كواحد من العلاجات الموجهة للأزمة المالية والنقدية القائمة في البلد.. وفي حين لم يجرؤ أحد حتى اللحظة، على مصارحة المواطنين بحجم الأزمة، وتفاصيل أسبابها والآليات المحتملة للخروج من ها، فكيف بهم يجرؤون على مصارحة الناس بما يتداولون؟ وأين يمكن أن يؤدي بهم تحرير سعر الصرف؟ وما المقصود بتحرير العملة؟ وهل اقتصاد لبنان مهياً لتحرير عملته الوطنية؟

الأمر الأكثر خطورة، أن أي تحريك لسعر الصرف الرسمي كما خططت له حكومة تصريف الاعمال تلبية لرغبة صندوق ويمكن هم تحسس أثرها سريعاً خصوصاً أن راتب المواطن اللبناني اليوم لا يكفي لدفع إيجار منزل أو تأمين لقمة الخبز والدواء.

نعم إن هذا الإجراء «موجع» إذا لجأت إليه الدولة، فالبرغم من ارتفاع الاسعار لايزال اللبناني اليوم يقوم بسد احتياجاته من مأكّل ومشرب ويسدد فاتورة الهاتف على اساس السعر الرسمي للدولار 1500 والأمر نفس ه بالنسبة للبنزين و عقود الايجار الموقعة بالدولار، وعليه فاذا ما تم تحرير سعر الصرف يصبح عندها اللبناني غير قادر على متابعة العيش، خصوصاً وأن الدولة غير قادرة على زيادة الرواتب، وهذا مكنم الخطر.»

«الشرق» طرحت هذا الموضوع على رئيس تجمع رجال وسيدات الاعمال اللبنانيين الدوليين وعميد كلية ادارة الاعمال في جامعة القديس يوسف الدكتور فؤاد زمكل ورئيس الندوة الاقتصادية اللبنانية رفيق زنتوت ونائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وامين عام الاتحاد العمالي سعدالدين حميدي صقر.

زمكل

استهل زمكل حديثه بالقول: «لا شك في أن الحديث عن إرتفاع السعر الرسمي لصرف الدولار أو تحريره، سيكون له تداعيات إجتماعية ومعيشية كارثية على اللبنانيين، في حال لم يقترن بتحفيّزات ضرورية للإقتصاد وإعادة هيكلة لقروض المواطنين بالدولار على الليرة، وسواها من الخطوات. فأى صورة سوداء يُمكن أن تُرسم للمرحلة المستقبلية إذا ما تمّ الإقدام على تحرير سعر الصرف من دون أي إجراءات إستباقية أو لاحقة؟.»

وتابع: «في ظل إندثار المؤشرات المالية، ودخول لبنان في دوامة قاسية من إرتفاع الدين العام وعجز ميزان المدفوعات خصوصاً، لا بد من التحذير من تحرير سعر الصرف، إذ سيؤسس لإن هيار إقتصادي وإجتماعي شامل، في ظل عدم تمكن العكس، يُحكى اليوم عن رفع الدعم عن السلع الأساسية والتي تضم المحروقات، والدواء والقمح.» وقال: «واقع الحال، في حال تحرير سعر الصرف راهناً، فإنّ قيمة الأجور ستخفض، وستحدث مشكلة إجتماعية، وستراجع القدرة الشرائية، وترتفع كلفة الإستيراد كما سبقت الإشارة، وسنواجه أزمة فعلية مع إزدياد نسب التضخم.»

واضاف: «وإذا كان المواطن قد إقترض مؤخراً بالدولار، كما هي حال غالبية اللبنانيين، ثم تم تحرير سعر الصرف، فيصبح حينها من غير قادر على سداد القسط، بإعتبار أن الدولار سيُحلق في السوق المالية إرتفاعاً وفق أهواء المتحكمين به.»

وتابع: «على صعيد أصحاب العمل، كلا، ليس لدىهم قدرة على الإستمرارية في حال تحرير سعر صرف الليرة أمام الدولار، فهم بالكاد يستطيعون الإستمرارية في ظل الأزمة الراهنة، فماذا ينتظر المسؤولون المعنيون من لبنان بعد اليوم: الإفلاس التام؟ الجوع؟.»

وقال: «في المحصلة، لا يُمكن أن نصمد (أصحاب العمل والموظفون والعمال) في وجه هذه الأزمة الكارثية بمفردنا، في حال حصل تحرير العملة أو لم يحصل، كما في حال بقي الدعم على السلع الأساسية أو لم يبق، بل نحتاج إلى دعم خارجي، بمعنى أننا إقترب إلى خطر الموت الشديد.»

زنتوت

بدوره قال زنتوت: «نحن نعرف ان صندوق النقد الدولي اشترط على الحكومة خلال الاجتماعات التي حصلت للحصول على قروض منه ان يتم تحرير سعر الصرف، وهذا المطلب له انعكاسات سلبية كثيرة على الجميع، لان تحرير سعر الصرف سينعكس على التضخم وسيأثر كل الشعب اللبناني، وخصوصاً الموظفين والعمال الذين سيتأثرون اكثر، بالنتيجة يجب ان نقول هل يمكن ان يتم ضبط سعر الصرف في ظل الوضع الحالي وما هو السعر الذي سيتم اعتماده اذا نفذ هذا القرار.»

أضاف: «برأينا ان هذا الامر يتطلب ان يكون لدى مصرف لبنان الامكانات التي تتيح له التدخل في السوق للجم عمليات المضاربة، مع اننا نعرف ان وضع مصرف لبنان حالياً لا يسمح له القيام بهذا الامر لأن الدولة تحمله كل الاعباء ان لجهة دفع الرواتب للموظفين ودعم قطاع الكهرباء والمشتقات النفطية ودعم الطحين والدواء، وعمليات الدعم هذه كلفتها عالية جداً، ومصرف لبنان اذا استمر بهذه العمليات فلن يستمر سوى شهرين او ثلاثة أشهر على أبعد تقدير.»

وحذر من ان «الحديث عن ارتفاع السعر الرسمي لصرف الدولار أو تحريره سيكون له تداعيات اجتماعية ومعيشية كارثية على اللبنانيين بكل ما للكلمة من معنى، في حال لم يقترن مع تحفيّزات ضرورة للاقتصاد وإعادة هيكلة لقروض المواطنين بالدولار على الليرة، وسواها من الخطوات. فأى صورة سوداء يمكن ان ترسم للمرحلة المستقبلية اذا ما تم الإقدام على تحرير سعر الصرف دون أي إجراءات استباقية أو استكمالية؟ ان تخفيض سعر الصرف كما هو مطروح اليوم من دون بناء قاعدة انتاجية تحمي العملة الوطنية، لهد تداعيات اجتماعية واقتصادية على المستويات كافة.» (...)

من ناحيته اعتبر حميدي صقر «ان تحرير سعر صرف الليرة يعني في علم الاقتصاد ترك سعر صرف العملة خاضعاً لآلية والطلب على العملات الأجنبية، وصولاً إلى تغيير السعر مرات عدة في يوم واحد.»

وقال: «بشكل عام ونظرياً، ينتج من خفض سعر صرف العملة المحلية فوائد كبيرة على الدورة الاقتصادية. فمع انخفاض سعر الصرف ستصبح المحلية المصدر ما يزيد من تنافسية الصادرات في الخارج ويزيد الطلب علىها.»

واكد ان «هذه المعادلة الثنائية، أي انخفاض فاتورة الاستيراد وارتفاع كمية الصادرات، ستؤدي إلى تحسين حالة الحساب الجاري. وبدوره، فإن مع هذا النمو، تضخم ناتج من ارتفاع كلفة الاستيراد، ومن أثر زيادة الطلب على التصدير على ارتفاع قيمة الإنتاج المحلي. تحسن الحساب الجاري وازدياد الطلب على الصادرات الوطنية، سيحفز الطلب الكلي ويقود الناتج المحلي الإجمالي نحو النمو. وبترافق انخفاض القيمة الحقيقية للأجور.»

ورأى انه رغم أن تحرير سعر صرف العملة المحلية، يعد ركيزة نقدية بحته، لكن المشكلة أنه في اقتصاد يشوبه خلل كبير، كالاقتصاد اللبناني، فإن الأثر السلبي يكون أكبر وأكثر فداحة.

وتابع: «أما على صعيد تأثيرات عملية تحرير سعر الصرف على المواطن وعلى الاقتصاد، فيمكن إيجازها:

- انخفاض إضافي وضعف ملحوظ في القدرة الشرائية.
 - في لبنان، غالبية المواطنين اللبنانيين يقبضون رواتبهم بالليرة، التي تراجع قيمتها 80% (على سعر الصرف 8000 للدولار) وحيث بات الحد الأدنى يساوي 84 دولاراً. وبالتالي، من يقبض راتبه كاملاً، باتت قيمته أقل بمقدار النصف تقريباً، أو أكثر، ومن يحصل على مختلف السلع. وبالتالي، فإن هذا المواطن الذي بات راتبه «ناقصاً»، لن يتحمل سعر الدولار الجديد، وخاصة في المعاملات المصرفية. نصف راتب من شركته، عليه تحمل فقدان القسم الأكبر من النصف الآخر الذي يقبضه بالفعل، وذلك بسبب ارتفاع سعر الصرف وأسعار تدخل السوق السوداء لفترة ليست بقصيرة للتحكم بالسعر وهذا أمر غير محمود النتائج في ظل غياب الآليات القانونية والضوابط.
 - تهديد كبير يطاول ذوي الدخل المحدود. التنظيمية.
 - فقدان اضافي للثقة بالليرة اللبنانية، ما سيخلق مجال فوضوي اشرس مترافقا بازياد الطلب على الدولار.
 - انخفاض إضافي في قيمة الرواتب والأجور، ويعد عامل سلبي وهدام للقطاع العام وعلى موارده البشرية.
 - التحرير اليوم يعني سقوط العملة وإفقار كافة العاملين في القطاع العام، بمن فيهم الأجهزة الأمنية، وغالبية العاملين بالقطاع الخاص.
 - تحرير الليرة من شأنه أن يلحق حتماً أضراراً بالغة بالطبقتين الوسطى والفقيرة، ويطيح بالقسم الأكبر من رواتب وتعويضات وإدخارات المواطنين بالليرة اللبنانية.
 - إرهاب أصحاب القروض بالدولار من خلال زيادة ما سيدفعونه بالليرة، وتعتز العديد عن سداد القروض وبالتالي زيادة نسبة الديون الالهالكة في المصارف.
 - انخفاض قيمة الودائع المجمدة بالليرة اللبنانية وضياح المدخرات، وانخفاض في قيمة تعويضات الصناديق الضامنة مثل تعويضات نهاية الخدمة.
 - ارتفاع فاتورة التعليم الخاص والتسرب الكبير من الجامعات والمدارس الخاصة إلى الرسمي، والتأثير على نوعيته لضعف قدرة القطاع التعليمي الرسمي على الاستيعاب. • اهتزاز الأمن الصحي والغذائي في حال توقف مصرف لبنان عن توفير 90% من فاتورة استيراد النفط ومشتقاته والأدوية والقمح بالدولار.»
- واكد امكانية تحرير سعر الصرف بطروف محدّدة:
- هذا الإجراء قد يحصل، عندما تعود الثقة بلبنان، وذلك كي لا نشهد على المزيد من التدهور في الوضع.
 - عندما يتأمن التمويل الخارجي، ونبدأ بدورنا في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية على صعيد المالية العامة، والهادفة الى تنشيط الاقتصاد، يمكن التفكير حينها في تحرير سعر الصرف، لأن العواقب لن تكون خطيرة، كما هو الحال اليوم.